الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد**

4-3-2 **شعبان** 1438 / 30-29-28 **إبريل** 2017

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 6 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 9 |
| حقوق الإنسان في العالم | 20 |

# عسير: إلزام مؤسسة بصرف راتب نيبالي و11 آخرين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 3 شعبان 1438هـ - 29 إبريل 2017م
http://okaz.com.sa/article/1543206

محمد طالبي (أبها(
mohammedaltalbi@

حسمت وزارة العمل أمس الأول شكوى عامل نيبالي، بث شكواه عبر مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، حول فشل المؤسسة التي يعمل بها في صرف رواتبه. ونجح فرع «العمل» في منطقة عسير في الوصول إلى العامل. وأبلغ مدير فرع العمل في عسير حمد المري «عكاظ» أن شكوى العامل النيبالي ضد إحدى المؤسسات صحيحة، وتبين أن 11 عاملا في المؤسسة ذاتها لم يحصلوا على رواتبهم منذ نصف عام. وأضاف أن مفتشي الوزارة راجعوا مؤسسة المقاولات، واتضحت صحة ادعاءات العامل وتم تحرير محضر بعد استدعاء صاحب المؤسسة وإلزامه بسداد الأجور المتأخرة وتوفير الغذاء للعمال، مؤكدا أن الفرع سيتابع التزام المؤسسة بتعهداتها.

وفي السياق، تواصلت «عكاظ» مع المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور علي الشعبي للتعليق على القضية ودور الجمعية في معالجتها، فأكد أنه تتم معالجة كافة القضايا العمالية، غير أن قضية العامل النيبالي لم تصل إلى الجمعية. وشكر الشعبي فرع وزارة العمل في عسير على تجاوبه وحزمه في التعامل مع قضايا العمال وشكاواهم.

# المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني لـ اليوم:

# الإبلاغ عن العنف الأسري لا يزال محدوداً

المصدر: جريدة اليوم الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.alyaum.com/article/4188745

حاورها - عطية الزهراني

شددت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني د. مها المنيف، على أهمية توعية المجتمع بأن الأمان الأسري هو أمن للوطن بأسره.

وقالت المنيف في حوار مع «اليوم» إن السجل الوطني للحالات رصد أكثر من ألفي حالة عنف أسري وإيذاء أطفال من عام 2011 وحتى الآن معظمها بالمنطقة الشرقية، بينما لم يتلق حالات من مناطق اخرى، ما يشير الى ان الابلاغ لا يزال محدودا.

وكشفت عن تدريب أكثر من ثلاثة آلاف مهني عبر البرنامج الذي يعد داعما للمؤسسات الحكومية والأهلية في تقديم خدماتها لمتضرري العنف الأسري .

وأشارت إلى عمل 48 فريقًا لحماية الأطفال والبالغين بالقطاعات الصحية، وطالبت بتحويل البرنامج الى «هيئة أسرية» بهدف تعزيز أمن وسلامة الاسرة.

###تخصصات متعددة

لماذا اختيرت الجبيل مقرًا لندوة البرنامج الثالثة عشرة؟

- من ضمن خططنا التدريبية اقامة الندوة في جميع مدن المملكة، وجاءت الندوة رقم 13 متعددة التخصصات للمهنيين المتعاملين مع حالات إيذاء وإهمال الأطفال بهدف إفادة متدربي الجهات المختلفة وخاصة العاملين في المستشفيات والشرط والمحاكم، ووقع الاختيار على الجبيل بعد تلقي البرنامج دعوة من مستشفى الجبيل.

**دائرة العنف**

لماذا تزايدت حالات العنف ضد المرأة؟

- العنف ضد المرأة موجود في كل العالم، وتكمن أسباب الخطورة التي تؤدي إليه في ضعفها وعدم تمكينها والعوز الاقتصادي واحتياجها للرجل وكلها عوامل تحد من قدرتها على مغادرة دائرة العنف، اضافة الى قيود اجتماعية وشخصية ونفسية تمنع تداولها خارج نطاق العائلة.

**إلزامية الإبلاغ**

وماذا عن حالات العنف عند الأطفال؟

- هناك زيادة في تسجيل الحالات.. ونظام الحماية من الإيذاء ينص في مادته الرابعة على إلزامية الابلاغ عن حالات العنف الاسري سواء كانت ضد البالغين أو الاطفال من قبل المهنيين الذين يتعاملون مع افراد الأسرة.

###برامج وقائية

ما أبرز مشاريعكم المستقبلية؟

- التركيز على برامج وقائية للأسرة تمنع العنف قبل حدوثه مثل «الوالدية «بهدف تثقيف الأم والأب بكيفية التعامل مع الطفل بدون ضرب وبرامج لتمكين المرأة اجتماعيًا ونفسيًا واقتصاديًا حتى تكون قادرة على حماية نفسها.

**خط مساندة**

هل لديكم شركاء في البرنامج؟

- جميع المؤسسات الحكومية شركاء لنا.. ومنها وزارات الصحة والعمل والتنمية الاجتماعية والاعلام والعدل، وفي اطار هذا التعاون أنشأ برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع 14 جهة حكومية خط مساندة الطفل المجاني .«116111»

**دعم المؤسسات**

وسائل التواصل الاجتماعي تعج بالكثير من مقاطع العنف وضرب الاطفال.. فما دوركم؟

- البرنامج لا يخدم الحالات مباشرة، ولكن يدعم المؤسسات الخدمية الموجودة في الدولة، واذا أتت إليه حالة أو تم رصدها عبر «تويتر» أو خط مساندة الطفل يحيلها الى وزارة العمل او الشرطة اذا كانت شديدة الخطورة.

دراسات ميدانية

كم نسبة العنف؟

- أجرى البرنامج دراسات ميدانية على جميع مناطق المملكة استهدفت المراهقين والأطفال وايضا البالغين حول نسبة العنف الذي تعرضوا له، وتبين ان العنف الجسدي يمثل نسبة 30 % اي بمعدل ثلاثة من كل عشرة أطفال قد تعرضوا لعنف جسدي.

تسجيل الحالات

السجل الوطني للحالات رصد أكثر من ألفي حالة من عام 2011 إلى الآن ومعظمها من المنطقة الشرقية، واعتقد أن هناك وعيًا أكثر بأهمية تسجيل الحالات من قبل المهنيين العاملين في المنطقة الشرقية عن المناطق النائية، فمثلا لم تأتنا حالات من مناطق اخرى، وهذا لا يعني ان العنف ليس موجودا ولكن الابلاغ وتسجيل الحالات في السجل الوطني لا يزال ضعيفا في تلك المناطق.

**حقوق الإنسان**

هل قللت ثقافة الحقوق من الحوادث؟

- طبعا ثقافة الحقوق مهمة في كل عمل يؤديه البرنامج ويجب أن يكون أساسه الحقوق، ولعل عضوية المملكة في لجنة حقوق الإنسان والأمم المتحدة تدعم موقف المملكة في مجال أي عمل تقوم به الوزارات وفق مبادئ حقوق الإنسان.

###قضايا جنائية

تحدثت خلال الندوة عن ندرة الطب الشرعي.. فما الحل في رأيك؟

- إذا كانت الرياض «العاصمة» توجد بها دائرة واحدة، فكيف حال المدن الاخرى وقضايا العنف الاسري الجنائية تحتاج الطب الشرعي خاصة وان كثيرا من حالات العنف الاسري تصل الى المستشفيات ومنها جنائية وتحتاج الى الطب الشرعي، وأتمنى من المسؤولين زيادة عدد مراكز الطب الشرعي.

###استطلاع رأي

هل العنف ضد المسنين الذكور أكثر أم الإناث؟

- عقد مؤخرًا لقاء مع خبراء حول العنف ضد المسنين، وتبين بعد استطلاع الرأي ومناقشة احصائيات الجهات الامنية عن العقوق ان نسبة عقوق الأبناء ضد الأب اكثر من الأم، واظهرت نتائج الاستطلاع ايضا ان الذكور اكثر من الإناث، وكذا ارتكاب العنف ضد المسنين من قبل الزوجة اذا كانت اصغر سنًا.

هيئة الأسرة

ما طموحاتكم خلال الفترة المقبلة؟

- أتمنى تحويل البرنامج إلى «هيئة الأسرة» أو «وزارة» لحماية المرأة والطفل.

###أشجع امرأة

ماذا يعني لك لقب أشجع امرأة الذي أطلقه عليك الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما؟

- ما يهمني هو خدمة وطني دون النظر الى أي تقدير او لقب او تكريم من أي احد، واعمل في بلادي بدافع من داخلي، وجاء اللقب كدعم لما اقوم به في مجال عملي ببلادنا الغالية.. وأنا مها المنيف باللقب أو بدونه.

د. مها المنيف تتحدث إلى «اليوم» (تصوير: حمود الشمري(

وماذا عن الإعلام الغربي.. ورسالتك للأسرة السعودية؟

- الإعلام الغربي مجحف بحق المملكة العربية السعودية، ويغفل عمدا جهود الدولة التي أقرت انظمة وتشريعات مدنية تستهدف حماية الأسرة وتصون حقوق الانسان، فلدينا جمعية حقوق الانسان وهيئة حقوق الانسان، ولكن المجتمع الدولي وإعلامه للأسف غالبا ينظر الى القشور وليس الى الجوهر.

وأقول للأسرة السعودية ان الأمان الأسري هو أمن الوطن وتربية الطفل فن وعلم وتحتاج مهارات، ودائمًا أقول للأهل: اسألوا واقرأوا وتعلموا آليات تربية الطفل، فهو امل بلادنا ولابد من التركيز عليه حتى ننتج شبابًا للمستقبل فاعلين في مجتمعهم ومحبين لوطنهم وقيادتهم.

# يصوت على ملاحظات الأعضاء حول هيئة الولاية على أموال القاصرين

# الشورى يناقش تقريري "الداخلية" والصندوق العقاري

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://okaz.com.sa/article/1543431

فارس القحطاني (الرياض@faris377 )

يناقش مجلس الشورى الأسبوع القادم عددا من الموضوعات المهمة من أبرزها تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1437/36، فيما يصوت على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم لثلاثة أعوام مالية.

ففي جلسة يوم الإثنين يناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي 1437/36، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي 1437/36، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن دراسة مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية لتوانيا، وكذلك تقريرها حول دراسة مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة ووزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديموقراطية، إضافة إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة والمنظمة الدولية للهجرة.

ويصوت المجلس في ذات الجلسة على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للعام المالي 1437/36، وعلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 1437/36.

وفي جلسة يوم الثلاثاء يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1437/36، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة والتراث الوطني بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة ووزارة الآثار في مملكة اتحاد ماليزيا، وكذلك مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الآثار والمتحف والتراث العمراني بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة ووزارة الآثار في جمهورية مصر العربية.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي 1437/36، فيما يصوت على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم للأعوام المالية 35/34 و36/35 و 1437/36، وكذلك على وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1436/35، إضافة إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1437/36.

وفي جلسة يوم الأربعاء يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة ووزارة خارجية جمهورية كوريا، وكذلك تقريرها حول مشروع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة ووزارة الخارجية في جمهورية نيجيريا الاتحادية، وتقرير

لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي 1437/36، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي 1437/36.
ويصوت المجلس في الجلسة ذاتها على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي 1437/36، وعلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1437/36، وعلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار للعام المالي 1437/36.

# هيئة الشورى تحيل مشروع نظام النقل المدرسي للمجلس

المصدر: جريدة مكة الاحد 2 شعبان 1438هـ - 28 إبريل 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/601249

مكة _ الرياض
وافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى خلال اجتماعها أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ على إحالة عدد من الموضوعات إلى جدول أعمال المجلس للفترة المقبلة.
وتضمنت هذه الموضوعات تقارير سنوية لعدد من الجهات الحكومية، وعددا من المقترحات التي قدمها أعضاء المجلس استنادا للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، ومشروعات اتفاق ومذكرات للتفاهم بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة.
وقررت الهيئة إحالة مقترحات لعدد من الأعضاء استنادا للمادة 23 من نظام المجلس، وهي تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع نظام النقل المدرسي المقدم من عضوي المجلس المهندس محمد النقادي والدكتورة حنان الأحمدي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مقترح مشروع نظام مكافحة الاقتصاد الخفي، المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد بن جمعة، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع تعديل المادة 17 من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية، المقدم من عضو المجلس السابق عبدالعزيز الهدلق، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مقترح مشروع نظام تقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، المقدم من عدد من أعضاء المجلس.
كما أحالت الهيئة تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1436 / 1437هـ ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن القانون الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقريرها بشأن تقرير الأداء السنوي لمجلس المنافسة للعام المالي 1436 /1437هـ، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1437/1436هـ، وتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة.
ووافقت الهيئة على إحالة تقارير عدة من لجان المجلس المتخصصة، تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات عدة.
حضر الاجتماع نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس، والأمين العام المكلف خالد الضبيبان.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# الربيعة لـ «الحياة»: سنقدم خدمات صحية جيدة للمواطنين بـ «المجان»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21591835

الرياض - أبكر الشريف

تعهد وزير الصحة السعودي الدكتور توفيق الربيعة للمواطنين بتقديم خدمات صحية جيدة لأي مواطن في أي مكان في المملكة مجاناً، من دون الحاجة إلى السفر إلى الخارج بحثاً عن هذه الخدمة، فيما أعلنت الوزارة أخيراً مبادرتها للتحول الوطني الذي يعتمد على الملف الإلكتروني الموحد والخدمة الإلكترونية المرجعية.

وفيما أكد الربيعة إمكان توفر خدمة صحية جيدة لكل مواطن ومقيم في المملكة، من دون الاضطرار إلى الانتقال بحثاً عنها، قال لـ«الحياة»: «إنهم دائماً يسعون لتطوير الخدمة المقدمة لكل الجمهور، وخلال الأشهر الماضية افتتحنا أكثر من عيادة القلب في جازان وفي الجوف وفي تبوك وفي مناطق أخرى، ونعمل على تقديم كل الخدمات لكل مواطن في كل مكان في المملكة والقادم أجمل.»

وشدد على أنهم في الوزارة سيبقون محتاجين إلى الموظفين، «لكن الموظفين في الفترة المقبلة سيكون عليهم دور أكبر من حيث الكفاءة والجودة وتقديم الخدمة المميزة، والتحول يحتاج إلى كمية كبيرة من الموظفين السعوديين.»

وأضاف» :إن نظام الرعاية الصحية الجديد يعتمد على الرعاية الطبية، وعلى الوقاية قبل أن يكون على العلاج، وهذا التغير في نظام عمل وزارة الصحة احتاج إلى فترة طويلة، وإلى جهد أكبر والتحول في الأنظمة الموجودة.»

وبين أن من المعضلات التي تواجهها الوزارة أنها المشغل والمنظم للقطاع في الوقت نفسه، «من الأهداف التي نعمل عليها فصل التشغيل والعمل في القطاع عن التنظيم والتشريع والقانون، ونعمل على تحويل كل المستشفيات إلى شركات، وسيتم العمل عليها عبر برنامج خاص في التمويل، وذلك بعدد المستفيدين منها والمراجعين لها والجودة المقدمة، وليس عبر النظام السابق ذي التمويل الثابت لكل الأعداد المختلفة، مع التشديد على أن الخدمة ستكون مجانية للمستفيد بحسب توجيهات خادم الحرمين الشريفين، ولكن التمويل للمستشفيات يختلف.»

فيما أكد الربيعة أن التأمين الطبي قادم، مستدركاً بالقول: «التأمين الصحي سيكون مطبقا في الأعوام المقبلة، لكن يحتاج إلى عمل كثير، ونحن ننظر الآن إلى تجارب الدول الأخرى، فلا نريد أن نقع في أخطاء الآخرين.»

وشدد على أن توصيل الخدمة هو أمر مهم جداً، مع وصول الخدمة بشكل سريع وفعال، ولذلك تم إطلاق خدمة الاتصال المجاني ٩٣٧ لتقديم خدمات صحية، لافتاً إلى أنه سيتم في هذا الرقم المجاني تقديم خدمة لكل الخدمات الصحية، فضلاً عن العلاج المجاني، وأيضاً ينم عبرها استقبال بلاغات سوء الخدمة ومراجعتها بشكل يومي وجذري.

ونوه لوجود نحو 2300 مركز صحي في كل مكان، وجار العمل على توسيعها في القريب العاجل، كما زاد العمل في بعض هذه المراكز الى الساعة الـ12 ليلاً، بنسبة ١٠٠ في المئة.

منظومة الصحة تطلق «المركز السعودي لسلامة المرضى»

>دشنت منظومة الصحة، أمس، مبادرة المركز السعودي لسلامة المرضى ضمن سلسلة مبادراتها الأربعين، التي تهدف إلى تحقيق مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020ورؤية المملكة التطويرية 2030.

وتهدف المبادرة إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بسلامة المرضى، وتعزيز واعتماد أفضل الممارسات في جميع المنشآت الصحية في المملكة، وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة للارتقاء بمستوى المرافق الصحية في ما يتعلق بسلامة المرضى، إضافة إلى رفع نسبة المرافق الصحية التي تقدم تقارير عن الأداء الشامل ومعايير الجودة بنسبة 100 في المئة، ورفع نسبة المستشفيات التي تفي بمعدل المتوسط الأميركي لثقافة سلامة المرضى وهو 50 في المئة، ما سيؤدي إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بسلامة المرضى لدى متلقي ومقدم الخدمة الصحية.

وسيتم تنفيذ هذه المبادرة عبر وضع استراتيجيات سلامة المرضى، وتقديم المقترحات للتشريعات والأنظمة الصحية، وإنشاء نظام وطني للإبلاغ عن الأخطاء الطبية، ومتابعة وتقييم المنشآت الصحية الحكومية والخاصة في ما يخص سلامة

المرضى .وستسهم المبادرة مباشرة في تحقيق مستهدفات برنامج التحول الوطني في القطاع الصحي من حيث خلق القيمة المضافة من خلال تحسين النتائج الصحية ورفع سوية الخدمات المقدمة للمستفيدين، وتطوير طريقة تقديم تلك الخدمات للمرضى، وكذلك توفير رعاية صحية متكاملة ترتقي لأعلى المعايير الدولية.

# «الأعلى للقضاء» يقر إجراءات تختصر الوقت في الدعاوى المالية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21591829

جدة - «الحياة»
أقر المجلس الأعلى للقضاء، إجراءات لتنظيم وتطوير الدوائر الجزئية في المحاكم العامة، إذ حصر المجلس اختصاصها في نظر الدعاوى المالية الداخلة في اختصاص المحكمة العامة التي لا تزيد مبالغها على 20 ألف ريال.
وقرر المجلس، الذي عقد أخيراً، برئاسة وزير العدل رئيس المجلس الدكتور وليد الصمعاني، أن تكون الأحكام الصادرة عن المحاكم في هذه الدعاوي المالية التي لا تزيد قيمتها على هذا المبلغ، من الدعاوي التي لا تقبل الاعتراض بالاستئناف مرافعة أو تدقيقاً، وذلك من دون إخلال بضمانة التدقيق لدى الاستئناف بما يتعلق بالأحكام الغيابية وأحكام المتعلق بممثل الوقف والوصية والقاصر عن سن البلوغ أو الرشد، موضحاً أن هذه الخطوة تحقق سرعة الإنجاز والفصل في هذه القضايا استناداً لاختصاصه المسند إليه في نظام المرافعات الشرعية.
ووفقاً للقرار الجديد، تخضع إجراءات نظر الدعاوى في القضايا المشمولة باختصاص الدوائر الجزئية في المحاكم العامة لأحكام محددة أبرزها أن تفصل الدائرة في القضية المحالة إليها في الموعد المحدد، ولا يؤجل نظر الدعوى عن الجلسة المقررة لها إلا عند الضرورة، مع بيان سبب التأجيل في محضر القضية، ولمدة لا تزيد على عشرة أيام، كما أنه لا يجوز تأجيل الدائرة للجلسة للسبب ذاته أكثر من مرة، وأن يحدد لكل دائرة عدد 30 جلسة يومياً.
ووجه المجلس الأعلى للقضاء أيضاً بإجراء دراسة عاجلة لوضع الدوائر الجزئية في المحاكم العامة في: الدمام وبريدة وتبوك والخبر والأحساء وجازان وسكاكا والطائف والقطيف وخميس مشيط وحائل ونجران وأبها والباحة، وذلك في ضوء إحصاءات هذه الدوائر وحاجات المحكمة، بإشراك رؤساء المحاكم العامة المعنية، والرفع بالتوصيات إلى المجلس الأعلى للقضاء .وقال المجلس إن هذا القرار جاء بعد «دراسة مستفيضة» قدمت إلى المجلس التي انتهت إلى ضرورة مراجعة وضع الدوائر والعمل على تطويرها بما يساعد في فعالياتها، ويسهل الترافع في الدعاوى اليسيرة والوصول إلى عدالة سريعة تتلاءم مع طبيعة الدعوى، وعدم إرهاق المتقاضين في القضايا بالدخول في مسار القضايا الكبيرة.
ولفت إلى أن هذا القرار جاء لما تمتلكه هذه الدوائر من إجراءات خاصة ملائمة لطبيعة القضايا المنظورة لديها، ومراجعة إجراءات عمل هذه الدوائر بما يحقق الغرض من إنشائها. يُذكر أن وزارة العدل طورت نظام الدوائر الإلكتروني وحدثت نماذج أعمالها، وقامت أيضاً بتطوير إسناد هذه الدوائر القضائية لرفع معدلات القضايا المنتهية صلحاً وتوثيق إقرارات الصلح وإعطاءها الصبغة التنفيذية من دون الحاجة إلى عرض القضية على الدائرة، واعتبار النزاع منتهياً بذلك.

# "التعليم" تنقل 6 آلاف معلمة في المناطق البعيدة الوعرة اعتباراً من العام المقبل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21591826

أعلنت وزارة التعليم أن مشروع نقل المعلمات اللاتي يعملن في المناطق البعيدة والوعرة سينطلق اعتباراً من العام الدراسي المقبل، الذي يبدأ أواخر شهر ذي الحجة المقبل. ويستهدف المشروع 6 آلاف معلمة، إلا أن الوزارة قالت إن المجال لا يزال مفتوحاً أمام من يرغبن في التسجيل فيه، مؤكدة أنه لا يرتبط إطلاقاً بحركة نقل المعلمات.

ويتوقع أن يسهم المشروع في إنهاء معاناة المعلمات في هذه المناطق اللاتي فقدن مئات الزميلات في حوادث تعرضن لها خلال العقد الأخير، خلال تنقلهن بين أماكن سكناهن ومقار عملهن.

وقال وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى إن المشروع ستنفذه شركة تطوير لخدمات النقل التعليمي، وذلك بعد استكمال المتطلبات كافة من التخطيط والتهيئة للتنفيذ، مضيفاً: «إن توفير الخدمات المختلفة والمساندة وفق الإمكانات المتاحة لمساندة المعلم والمعلمة في أداء رسالتهم هو أحد أهم الأدوار التي تقوم بها الوزارة، ويأتي هذا المشروع في مرحلته الأولى تجسيداً لتلك الرؤية وتفعيلاً لها.»

وتطلع العيسى إلى أن تستفيد المعلمات من هذه المبادرة في تحقيق جانب من الاستقرار المعزز لأداء أدوارهن، حاضاً المعلمات المشمولات بالخدمة على الاطلاع على تفاصيلها عبر بوابة شركة «تطوير» ومنصاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي رأسه الوزير رئيس مجلس إدارة شركة تطوير التعليم القابضة في مقر الوزارة بحضور الرئيس التنفيذي للشركة الدكتور سامي الدبيخي، وعدد من مسؤولي الإدارة التنفيذية في الشركة.

واستعرض الاجتماع المراحل التي أنجزها المشروع منذ إقراره في شهر جمادى الأولى من العام الحالي، التي منها اكتمال مرحلة التخطيط للتنفيذ والمتضمنة تحديد النطاق ومعايير الاستحقاق والمدارس المشمولة بالخدمة التي تجاوز عددها 1900 مدرسة في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى تطوير بوابة إلكترونية لاستقبال طلبات المعلمات الراغبات الاستفادة من الخدمة وجمع بياناتهن ومعالجتها.

من جهته، أوضح الرئيس التنفيذي للشركة الدكتور سامي الدبيخي أن المشروع يستهدف 6 آلاف معلمة، وهن اللاتي تنطبق عليهن معايير وشروط استحقاق الخدمة، مؤكداً أن البوابة المخصصة لهذا الغرض ستستمر في استقبال طلبات المعلمات الراغبات في الخدمة حتى موعد إغلاق التسجيل في 28 من شعبان الجاري، التي ستمنح المشتركات الأولوية في الاستفادة من الخدمة. وأشار إلى أن الاجتماع أقر الجدول الزمني للمراحل المتبقية من المشروع التي منها اعتماد نموذج التشغيل للخدمة، وتأهيل المتعهدين، وإعداد وطرح المنافسة لمشغلي الخدمة، وغيرها من المراحل التي تكفل توفير نقل آمن ومريح للمعلمات المشمولات بالخدمة ابتداء من العام الدراسي المقبل. وأفاد الدبيخي أن المعلمات الراغبات في الخدمة واللاتي يعملن في مدارس بعيدة عن منازلهن، ولكنهن غير مشمولات بالمعايير المحددة في هذه المرحلة يمكنهن التقديم عبر البوابة لضم بياناتهن إلى القوائم التي يمكن تقديم الخدمة لها في المراحل المقبلة من هذا المشروع. إلى ذلك، استعرض الاجتماع أبرز المعايير والمواصفات التي سيتم الالتزام بها في هذا المشروع لضمان توفير خدمة آمنة ومريحة ومستدامة، ومنها توظيف الأنظمة الإلكترونية لإدارة أسطول النقل وتتبعه ورصد مستوى الخدمة المقدمة، وتقديم معلومات آنية وربطها بغرف عمليات المراقبة لمتابعة العمل التشغيلي، وتوفير اشتراطات الأمن والسلامة داخل المركبة، وشروط صارمة لالتحاق السائقين في الخدمة، ومنها كونه لائقاً طبياً ويخلو سجله من السوابق الجنائية.

ويضع مشروع توفير وسائل النقل للمعلمات في المناطق البعيدة والوعرة الأولوية للمعلمات اللاتي يعملن في مناطق بعيدة عن النطاق العمراني ويصعب على المعلمة الإقامة فيها لعدم توافر المسكن الملائم والخدمات المناسبة، وستكون الأولوية للمعلمات المستوفيات لمعايير الاستحقاق، ومن بينها أن تكون المدرسة ضمن قائمة المدارس المشمولة بالخدمة، وتباعد

المسافة بين منزل المعلمة والمدرسة، وعدد المعلمات في المسار نفسه، ونوع الطريق المؤدية إلى المدرسة، والحال الاجتماعية للمعلمة.
وأكدت الوزارة هذا المشروع لا يرتبط إطلاقاً في حركة نقل المعلمات، إذ يمكن للمعلمة المسجلة في البوابة الإلكترونية تعديل طلبها أو إلغاؤه في أي وقت، ولن تلزم بدفع رسوم الخدمة البالغة 500 ريال شهرياً إلا بعد توقيعها على الاتفاق بينها وبين شركة تطوير لخدمات النقل التعليمي، وذلك قبل بدء تقديم الخدمة.
حوادث حصدت أرواح معلمات وخلّفت عاهات مستديمة لأخريات
> شهدت المملكة خلال الأعوام الأخيرة الماضية حوادث حصدت أرواح معلمات وخلفت إصابات متفاوتة لأخريات، لعل آخرها إصابة خمس معلمات إحداهن حامل في أشهرها الأخيرة، وسائقهن في حادث مروري مروع وقع بين حافلة تقلهن بحافلة أخرى على طريق المدينة المنورة – تبوك في 19 من نيسان (إبريل) الجاري.
وعلى رغم محاولة عدة قام بها وزراء التعليم السابقين للتصدي لهذه الحوادث، إلا أن أنهم فشلوا في إيجاد حلول لها، فما تزال معاناة المعلمات السعوديات قائمة نتيجة المسافات البعيدة التي تفصل بين المناطق التي يسكن فيها ومواقع عملهن.
وفتكت حوادث السير في أرواحهن وتسببت في إصابة بعضهن بإصابات مختلفة، رواحت بين كدمات بسيطة إلى رضوض وكسور ووصلت ببعضهن إلى عاهات مستديمة. وخلال العام الماضي، سجلت المملكة جملة من حوادث المعلمات في مختلف المناطق، كان أبزرها حادث تصادم مركبتين على طريق الجبيل – الفاضلي، راحت ضحيته المعلمة زهرة العيثان الحامل في الشهر الثامن والأم لثلاثة أطفال، خلال عودتها وزميلتها من مدرستهما في النعيرية. ولقيت أربع معلمات مصرعهن، وأصيبت أربع أخريات في أيار (مايو) الماضي، إثر حادث تصادم بين مركبتين وقع على تقاطع طريق الخرمة - عنيزة، إضافة إلى وفاة السائق. في حين تسبب حادث وقع في آذار (مارس) الماضي، في إصابة ستة أشخاص، بينهم ثلاث معلمات بإصابات متفاوتة، نتيجة تصادم وقع على طريق جبة قرب مفرق النصية في منطقة حائل.
وفي كانون الثاني (يناير) 2015، لقيت أربع معلمات حتفهن مع سائقهن في حادث أثناء عودتهن من مدارسهن في مركز المويلح في منطقة تبوك .وبعد هذا الحادث بشهر تعرضت ست معلمات لإصابات متفرقة إثر حادث وقع في طريق المدينة المنورة - المهد الزراعي، نتيجة انحراف المركبة التي كانت تقلهن إلى المدرسة.

# تمديد فترة تحديث بيانات مستفيدي "الضمان" وذوي الإعاقة حتى نهاية شوال

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 2 شعبان 1438هـ - 28 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21557858

الرياض - «الحياة»
مددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية فترة تحديث بيانات مستفيدي الضمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة حتى يوم 30 من شهر شوال المقبل للأشخاص الذين لم يحدثوا بياناتهم، قبل إيقاف الصرف عنهم، وإسقاطهم بصورة نهائية.
وقال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور نايف الصبحي، في بيان صحافي أمس، إن الوزارة ستوقف الصرف نهائياً عن المستفيدين الذين لم يحدثوا بياناتهم، وسيتم إسقاطهم في نهاية شهر شوال المقبل، وفي حال رجوع الحالات للضمان والرعاية الاجتماعية (الأشخاص ذوي الإعاقة) تعامل كحالة جديدة، على ألا يصرف لها بأثر رجعي.
وكشف الصبحي أن عدد مستفيدي الضمان والرعاية الذين حدثوا بياناتهم الشخصية تجاوز 80 في المئة، مشيراً إلى أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أرسلت رسائل نصية لجميع المستفيدين الذين لم يحدثوا بياناتهم، لإبلاغهم بأهمية سرعة تحديث بياناتهم، تحاشياً لإسقاطهم من الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، الذي كان مقرراً في تاريخ

1438/5/1هـ، وتم منحهم فرصة جديدة حتى الأول من شعبان، ثم تمديد فترة التسجيل مرة أخرى حتى الـ30 من شهر شوال المقبل، لتكون فترة التمديد للمستفيدين ستة أشهر، لتجنب إسقاطهم بشكل نهائي.
وأضاف أن الوزارة وتقديراً منها للوضع الاجتماعي والاقتصادي للحالات التي لم تستطع تحديث بياناتها، مددت الفترة المسموح بها لتحديث البيانات للمستفيدين من برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، داعياً إلى ضرورة تحديث بيانات المستفيدين من الضمان والرعاية الاجتماعية كافة خلال الفترة المقبلة، عبر موقع البوابة الإلكترونية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية eservices.mlsd.gov.sa.

# «الجوازات»: 60 يوماً المدة المتبقية من المهلة المحددة للمخالفين

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 2 شعبان 1438هـ - 28 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21557860

الرياض - «الحياة»
دعت المديرية العامة للجوازات مجدداً جميع الوافدين المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود الموجودين في المملكة إلى سرعة الاستفادة من الأمر السامي والإعفاءات الممنوحة لهم من الآثار المترتبة على بصمة «مرحل»، وكذلك الرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود في حال المبادرة بمغادرة المملكة من تلقاء أنفسهم وعلى حسابهم الخاص، خلال المهلة المحددة التي تبقى منها 60 يوماً. وأوضحت الجوازات أن المهلة المحددة لاستفادة الوافدين المخالفين من الإعفاءات ومغادرة المملكة من تلقاء أنفسهم وعلى حسابهم الخاص هي 90 يوماً بدأت في الأول من رجب الماضي، حاثة جميع الوافدين المخالفين إلى سرعة مراجعة مواقع استقبال المخالفين في إدارات وشعب الجوازات بمناطق ومحافظات المملكة، إذ خصص أكثر من 75 مقراً، إضافة إلى المنافذ الدولية لاستقبال المخالفين وإنهاء اجراءات سفرهم بكل سرعة ودقة.

# شؤون المرأة بعمل الرياض تشارك في ورشة تدريبية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1589938

الرياض - "الرياض "
شارك فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض ممثلاً بإدارة شؤون المرأة بالمنطقة في ورشة عمل "رصد القضايا والمشكلات والاحتياجات الاجتماعية والظواهر السلبية في المجتمع" والتي أقيمت في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في إطار سعي الوزارة المستمر لتحقيق الرفاهية والأمن الاجتماعي للمواطنين من خلال تطوير الخدمات والبرامج المقدمة لجميع شرائح المجتمع لتلبي احتياجاتهم وتلامس تطلعاتهم، وتهدف الدراسة إلى تحديد القضايا والاحتياجات الاجتماعية والظواهر السلبية في المجتمع، وتحديد العوامل التي تقف وراءها.

وقالت مها المزيد مدير عام ادارة شؤون المرأة بمنطقة الرياض: إن هذه الورش تساعد صانع القرار على تحديد الاحتياجات والمشكلات والقضايا والظواهر السلبية في كل منطقة بما يوفر المعلومات المناسبة لبلورة سياسات وبرامج التدخل والاحتواء على المستويين الوقائي والعلاجي.

# الجوازات تصدر 4 ملايين تأشيرة خروج وعودة خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/521517

بلغ اجمالي العمليات التي نفذتها المديرية العامة للجوازات عبر نظام «أبشر» للعام الماضي 1437هجري 14،977،277 عملية من خلال «17»خدمة باستطاعة المسجلين بها الاستفادة منها دون الحاجة لمراجعة الجوازات.
وبلغ عدد عمليات اصدار الجواز السعودي 168،471 عملية وتم تجديد 698،629 واصدار 574،935 تصريح سفر. اما فيما يخص المقيمين فإن الجوازات استطاعت إنجاز 4،002،560 تأشيرة خروج وعودة بينما بلغت تأشيرات الخروج النهائي 308،555 تأشيرة، وتسجيل 24،000 بلاغ تغيب للعمالة المنزلية. بينما بلغت هوية مقيم التي تم تجديدها 3،655،188 هوية واصدار 871،501 أخرى. وبلغت عمليات نقل الخدمات 318،578 عملية وتعديل مهنة 96،731 عملية. كما وصل عدد تأشيرات الزيارة التي تم تمديدها إلى 1،462،417 تأشيرة، اضافة إلى تمديد 20،794 تأشيرة زيارة عائلية، وبلغت عملية تفويض استلام القادمات للعمل عبر نظام ابشر 51،501 عملية، كما تم تمديد 284،338 هوية زائر.
وبلغت عمليات توصيل الوثائق عبر البريد 1،698،966 طلب توصيل، وبلغت عمليات حجز الجوازات 424،439 وخدمات التفويض الالكتروني بلغت 15،644 عملية.

# "الثقفي": قيادة المرأة ليست مشكلتكم.. والسعوديات لهن الحق في السفر والعمل ورفض الزواج

# سفير سعودي رداً على البرلمان النرويجي: السعوديات لا يردن تغييرات كبيرة.. وانشغلوا ببلدكم

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
https://sabq.org

ردَّ السفير السعودي لدى النرويج على الانتقادات التي وجَّهها أعضاء من البرلمان النرويجي الأسبوع الماضي حول أوضاع المرأة السعودية، مؤكدًا أن ما تردد غير صحيح ومضلل حول حقيقة وضع المرأة في السعودية، الذي ينطلق من رؤية إسلامية.
وأكد السفير السعودي عصام عابد الثقفي في مقال، نشرته صحيفة " NRK " النرويجية، أن القوانين في السعودية تهدف لحماية المرأة، وليست لسلب حريتها واستقلاليتها، مبينًا أن النساء في السعودية لديهن سائقون، ويمكنهن التنقل إلى أي موقع.

وذكر أن هناك اختلافًا في التقاليد والثقافة، والغرب يتجاهل الاختلاف في التقاليد والثقافة، وأن التغيير لا يمكن أن يتم في وقت قصير.
وقال "الثقفي" إنه على عكس ما هو شائع في الثقافة النرويجية، فالمرأة السعودية لا تتحمل مسؤولية تكاليف المعيشة مع أزواجهن، وإن كانت تعمل ودخلها أعلى من دخل زوجها، إلا أنه يظل هو الذي يتولى المسؤولية المالية بالكامل.
وأكد أن المرأة السعودية يمكنها التنقل بحرية وحدها، والاستعانة بخادمة.. وفكرة أنها مضطهدة ويتم إجبارها على إرضاء وخدمة الرجل خاطئة تمامًا؛ ففي الواقع الأمر عكس ذلك تمامًا؛ فالرجل هو المسؤول عن جميع تكاليف المعيشة، بما فيها احتياجات زوجته كافة.
وأشاد بالتقدُّم الكبير الذي تحقق للمرأة السعودية؛ إذ إنه قبل خمس سنوات كان عدد النساء العاملات في القطاع الخاص لا يتجاوز 46 ألفًا، واليوم هناك أكثر من 560 ألفًا يمثلن 23 % من سوق العمل، وأن الدولة تهدف إلى زيادة هذه النسبة إلى 30 % بحلول عام .2030كما أن هناك 30 عضوة في مجلس الشورى، وهناك نسبة كبيرة من السعوديات حاملات درجات تعليمية عليا، ويحصلن على وراتب متساوية مع الرجل دون أي تمييز.
وذكر السفير السعودي أن المرأة السعودية من حقها رفض الزواج، ولها الحق في السفر إلى الخارج للدراسة أو العمل، والمزيد من السعوديات يسافرن إلى الخارج، ويمكنهن البقاء وحدهن دون وجود ولي أمر أشهرًا عدة دون عواقب.
وانتقد من ينظرون للأمر من وجهة نظر غربية، مشيرًا إلى أن من تلقوا تعليمًا في الخارج يريدون التغيير، في حين الغالبية العظمى من السعوديات لا يرين أي حاجة أو ضرورة لإجراء تغييرات كبيرة.
وقال: "من غير المفهوم أن يحاول الغرب المطالبة بشيء لا يرغب به غالبية السعوديين. لماذا يجب عليه الإصرار على التغيير في بلد آخر، يختلف عن ثقافتك ودينك؟! قيادة المرأة السيارة ليست مشكلة تخص النرويج."
وأضاف بأن أمام النرويج نفسها طريق طويل لتحقيق المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، كاشفًا عن أرقام من مكتب الإحصاء الوطني النرويجي، تُظهر أن رواتب النساء في النرويج أقل من الرجال، كما أن ساعات عملهن أكثر من ساعات عمل الرجال، كما أن مديرية الضرائب تشير عن وجود المئات منهن يعشن في عناوين سرية خوفًا من تعرضهن للأذى أو القتل من قِبل أحد الذكور من أفراد العائلة.. مشيرًا إلى أنه ليس هناك بلد في العالم لا تتعرض فيه المرأة لبعض التمييز في الحقوق والاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة وخلافه.
واختتم: "نصيحتي للسياسيين النرويجيين بزيارة بلدي لمعرفة الأوضاع عن قرب، ويجب أن يُظهروا المزيد من الاحترام، كما ينبغي عليهم أن يركزوا على التحديات في النرويج وليس في السعودية."

# رفع الوعي أم ضبط السلوك

المصدر: جريدة اليوم الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.alyaum.com/article/4188665

## حمد الباهلي

الوعي والسلوك هنا هو المتعلق بالسائد في المجتمع، وبخاصة المضر بالناس والبلد. تختلف المجتمعات، بناء على تجاربها التاريخية، ومدى ارتباط هذه التجارب بالهبة الكونية العظمى التي وهبها الله لجميع الناس، بغض النظر عن أديانهم وأعراقهم، وهي نعمة العقل. هذه النعمة هي التي مكنت هذا الشعب أو ذاك من التفوق في صياغة منظومة من القوانين والشرائع ووفرت للأكثرية حياة مسالمة وكريمة وسعيدة نسبيا، في ظل معايير العدل.

كل بلدان وشعوب العالم تسير بوتائر مختلفة صوب هذا الأفق المنشود والمعترف به من الجميع. المشهد في الواقع لا يعزز هذه المسيرة وبخاصة في بلداننا النامية، حيث المشاكل والحروب والتحايل على ضرورات الانخراط في التجربة الكونية التي تعطي للحمولة التاريخية لكل بلد إمكانيات إضافية، ليس فقط للتميز في إغناء تجربته، بل لإغناء التجربة الإنسانية .

بلادنا تخطو اليوم خطوات مميزة على هذا الطريق، ولا يخفي المسؤولون الصعوبات المادية والمعنوية وحمولة الثقافة السائدة التي تعترض -بهذا القدر أو ذاك- طموحات المستقبل.

في هذا السياق، تطرح وبشكل صريح أحيانا آراء حول الممانعة المجتمعية حول هذا التوجه أو ذاك، للتباطؤ في وتائر النمو السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ذلك شيء واقعي ومشروع ما دام الأمر يتعلق بأمور لم تشرع بعد، أو أن التوجيهات حولها لم تأخذ بعد صفة التشريع. ومن أجل عدم الدخول في قضايا جدلية كبرى وعديدة، يمكن الحديث عن بعض ما هو متفق عليه مجتمعا ودولة. محاربة الإرهاب وتجريم من يدعون إليه بأي شكل مشرع ومتفق عليه من الإدارة السياسية والهيئات الدينية الرسمية. محاربة فكر وممارسة الخرافة والشعوذة والتضليل باسم الدين كذلك مشرعة ولكن التجاوزات على قدم وساق في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية والإجراءات خجولة كإصدار تعميم على مصانع المياه بمنع تصنيع المياه المقروء عليها بشكل تجاري. آلاف المقالات والبحوث كتبت حول الفرق بين الرقية الشرعية وما يقوم به المشعوذون والنصابون باسمها ولا أحد إلى اليوم يعرف الفرق سوى الضحايا الذين شوهوا أو اختارهم الله برحمته.

مفسرو الأحلام على الفضائيات لا ينطلي نصبهم على طفل، ومع ذلك يستمرون في جني مئات الآلاف على حساب تدمير نفوس بريئة. قوانين المرور والعقوبات التي فرضها نظام الدولة وأنقذت -بإذن الله- مئات إن لم يكن آلاف الأنفس يجري تشويهها والتندر عليها بل وتحريمها وتبرئة من يساعد على الإفلات من كاميرات ساهر. الردع والمحاسبة وتطبيق الأنظمة بصرامة، لا يزال ساريا في الدول الأكثر تقدما، ولا مناص من الأخذ بما يقتضيه ذلك على أرض الواقع؛ ليأخذ الناس على محمل الجد إمكانية عدم الإفلات من العقاب.

# تهميش العمالة السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1589847

## حسين علي حسين

ذهبت لزيارة صديق، يعمل في الموارد البشرية، بأحد البنوك السعودية، وقفت في مدخل الاستقبال، منتظرا الإذن بالدخول، على ذلك الصديق، لكن موظف الاستقبال لم يكن موجودا، كان وقت راحته قد حل، وأمام دقائق، لحضرة الموظف الآخر، في هذه الأثناء بدأ موظفو البنك في النزول من مكاتبهم، للغذاء أو للراحة. وبدون مبالغة كانت نسبة الموظفين السعوديين، في ذلك الجيش العرمرم )حلوة العرمرم) لا تزيد على الـ10% والباقي من مختلف الجنسيات، سألت صديقي مستغربا بعد أن وصلت إلى مكتبه: فين المواطنين في إدارة هذا البنك؟ قال الرجل بيأس، وبلهجة نجدية صرفة: شوفة عينك!

لا تقولوا لنا إن هذه البنوك أو الشركات أو المصانع، حلال ناس، يضعون فيها من يرون أنهم قادرون على النهوض بها خير قيام، وما يتعلق ذلك من تحقيق أرباح مجزية للملاك أو المساهمين، وسمعة حسنة، وتطور في الأداء والمواظبة، وسعي للابتكار والتميز، فنحن نعرف وهم يعرفون، ووزارة العمل ربما تعرف وربما لا تعرف، وهي في الحالتين، يدها طرية، وليست ناشفة، وعينها نعسانة، وليست قوية، كما هي حال الأجهزة المماثلة، في كافة الدول الصحية والنائمة، التي الشغل لديها وضع الخطط للقضاء على البطالة بكافة الطرق، حتى أميركا لا يكون أداء رئيسها ناجحا إلا إذا خفض البطالة، ولديهم مؤشر، مثل مؤشر الأسهم، يرصد ويحلل أسباب البطالة وطرق القضاء عليها، إلا عندنا، نخاف من التاجر،الذي لا يجد البلد منه، إلا الكلام المعسول إذا أخذ أو التهديد بالرحيل إذا لم يأخذ ما يريد، ويعطى ما يريد، هذا التاجر إذا رحل بماله ومشروعاته إلى أي دولة، سوف يقدم طائعا مختارا، الضريبة التصاعدية، ويخضع للرقابة الصارمة، ويلتزم بتدريب وتوظيف نسبة ملزمة سنويا من أبناء البلد التي تستقبل استثماراته، بل إن أبناء البلد (العمالة المحلية) قادرون على شل أعماله، إذا قصر في الالتزام بحقوقهم، من الرواتب والحوافز والإجازات، وهو هنا في بلاده، يتفنن في تطفيش من يوظفهم، وقد يسلط عليهم زبانيته من الوافدين.

هذه للأسف حقيقة، موجودة وملموسة، قف مع أي موظف مواطن في واحدة من هذه الشركات، وسوف تسمع العجب، خاصة إذا وقفت مع موظف 90% من عمالته وافدة في ذلك البنك أو غيره، صحيح هناك مواطنون، عاملون وفي غاية الراحة، ويأخذون رواتب مجزية، ويعملون دون كلل أو ملل، حتى الساعة الخامسة أو السادسة مساء، لكن هؤلاء مثل الملح الأصفر، لن تراهم إلا صدفة، وحتى هؤلاء قد يكونون في يوم ما معرضين، من أصحاب المناصب العليا للأذى في أي وقت، منهم أو بإيعاز من الملاك ولا عاصم من هؤلاء إلا الله، ثم وزارة العمل عندما تقسو يدها ويقوى بصرها، فلا تجعل المظلوم من هؤلاء ضائعا في مهب الريح!

البطالة الآن في ازدياد، والأيدي العاملة الوافدة في ازدياد، ونحن لا نقول بوقف الاستقدام، ولا بعدم توظيف الوافدين، ولكننا نقول، وهذه مهمة الحكومة، أوزارة العمل، بوضع خطط واضحة، بتقديم دورات مكثفة في المصانع والشركات والبنوك وعلى رأس العمل، لخريجي المعاهد والجامعات، حسب تخصصاتهم، ولا يتم تثبيت المتدرب إلا بعد اجتياز التدريب على رأس العمل، وبعد ذلك يتم توظيفه براتب يضمن له الحياة الكريمة له ولمن يعيل، وعدم تمكين الكفاءات الوافدة من القرار في أي منشأة من منشآت القطاع الخاص، فلاسفة يأتي أغلب الطفيل منهم، وسترى شركات ومؤسسات وبنوكا ومستشفيات خاصة، أقساما كاملة تهيمن عليها جنسيات معينة، عربية وغير عربية، وهكذا كل جنسية تفتح الطريق لأبناء جنسيتها، هذه حالات سمعت عنها ولمستها، وأرجو ألا يكون من نقل لي هذه المعلومات غير دقيق فيما نقل، وإلا فإن النتيجة ستكون كارثية، إذا تجذرت مثل هذه الوقائع!

ضعوا أبناء البلاد في مراكز صنع القرار، فهم أولى من غيرهم، لا أقول ذلك كرها أو شكا في الوافدين، فهؤلاء لم يأتوا إلا برغبتنا، ومن حقهم علينا ألا يضاروا مثلهم مثل أبناء البلاد، بشرط واحد ألا يكون سيفهم على رقبة المواطن!

القضاء على البطالة في بلد مثل المملكة سهل، إذا خلصت النيات وأوضحت الخطط الملزمة، لكن إذا ظلت على ما نحن فيه، فسوف تزداد البطالة، وسوف يأتي علينا وقت، نجد فيه الكثير من أبنائنا الذين صرفنا على تعليمهم في الداخل والخارج الكثير، سوف نجدهم مهاجرين، وقد بدأت هذه البوادر للأسف!

الكلام الذي أقوله يقوله وأكثر منه أي مواطن، في بيته عاطل عن العمل، ولن تجد السعودي أكثرية في مصر أو لبنان أو أميركا أو دبي أو قطر أو غيرها، المواطن في أي بلد في العالم أولى بأي فرصة عمل في بلاده، لا بد أن نعي هذا المبدأ، ونضع الخطط والدراسات والأنظمة التي تضمن حق ابن البلد في وظيفة تليق بما تعلمه، لا أكثر ولا أقل، ولا ترحموا هذا المواطن إذا فتحتم له الباب، لكن لا تسلطوا عليه من لا يرحم أو يقرب منه أبناء بلده أو أقاربه. هناك الآن أكثر من 15 ألف مواطن يحملون شهادات جامعية من أرقى الجامعات السعودية والأجنبية، في الطب والهندسة فقط، لا يجدون عملا، هؤلاء يحملون شهادات عليا في كافة التخصصات، وقد بدأ الكثير منهم في الهجرة بحثا عن فرصة عمل عزت عليهم في بلادهم، وبعض هؤلاء عادوا إلى الدول التي تخرجوا في جامعاتها، وأبرزها أميركا وكندا وبريطانيا وغيرها!

# بالصور.. أمهات وأطفالهن بسجن صنعاء المركزي يعيشون ظروفاً سيئة دون محاكمة أو تهمة

## تسيطر عليه مليشيا الحوثي وقوات المخلوع صالح

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م
https://sabq.org

أظهرت صور خاصة، حصلت عليها قناة الجزيرة الفضائية من داخل سجن النساء المركزي بصنعاء، الذي تسيطر عليه مليشيا الحوثي وقوات المخلوع صالح، عددًا كبيرًا من النسوة، تم سجنهن مع أطفالهن في ظروف سيئة شهورًا طويلة دون معرفة التُّهم الموجَّهة لهن، ودون محاكمة، ودون أمل في ذلك!! وذلك في ظل غياب الجهات العدلية عن المشهد، وتعسُّف الانقلابيين.

وتمنت الدكتورة غادة جبران، إحدى السجينات، في حديثها للقناة، التي تعاني مرض السرطان، وجود الأطباء لعلاجهن، وإخراجهن إلى خارج السجن لتلقي العناية والعلاج المناسب.. مشيرة إلى أن أغلب أطفالهن الموجودين معهن بالسجن مرضى، ولا يستطيعون حتى الحصول على أدوية تخفيض الحرارة!

ويعيش الأطفال في سجن صنعاء المركزي للنساء ظروفًا سيئة، ويعانون من جراء انعدام الرعاية الصحية والغذائية الضرورية.

ولطالما لفتت تقارير مؤسسات دولية الأنظار إلى حالات احتجاز وإخفاء قسري للآلاف، يتحمل مسؤوليتها الحوثيون وأنصارهم، وطُرحت في مختلف جلسات مباحثات السلام، ولا تزال دون أي حل .

# كاريكاتير

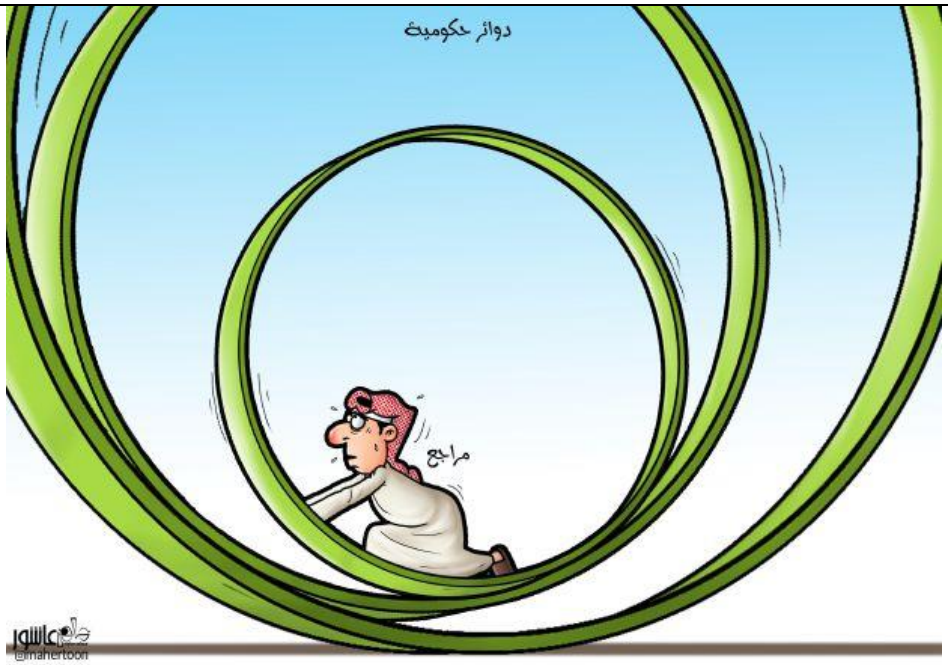


المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/21575778

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 شعبان 1438هـ - 30 إبريل 2017م

http://www.alriyadh.com/1589915